

عمر قتيبة الغانم ترأس اجتماع الجمعية العمومية

«إنجاز الكويتية» تتوسع في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة

والتوسع في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة من خلال تطبيق برامج إنجاز للمراحل التعليمية التالية: المتوسطة والثانوية والمعاهد والجامعات في جميع محافظات الكويت، وتعزيز ثقافة التطوع وتوفير المتطوعين ذوي الخبرة والكفاءة من مؤسسات القطاع الخاص وأصحاب الخبرة المهنية والعملية، وإشراك المزيد من الشركات والمؤسسات وتفعيل دورها في المسؤولية الاجتماعية، إلى جانب ضم المزيد من طلبة المدارس والمعاهد والجامعات في الفعالية السنوية لمسابقة «برنامج الشركة» التي يعد من أهم البرامج التي تحظى بإقبال واسع من قبل الطلاب وتركز على المفاهيم الاقتصادية لإدارة الأعمال.



من اليمين: ليلي المطيري، عمر قتيبة الغانم، خالد فيصل المطوع، عبدالوهاب المطوع وضاري البدر

والريادة وإدارة الأعمال. وتم خلال الجمعية العمومية أيضا مناقشة التقرير المالي السنوي وكذلك الموافقة على إعادة تعيين مراقب الحسابات أرست وبيونغ العيبان والعصيمي وشركاهم كمدقق قانوني للعام القادم.



عمر قتيبة الغانم وليلى المطيري خلال اجتماع الجمعية العمومية

وأوضحت تقارير 2017 أنه قد تم تدريب ما يقارب 11 ألف طالب وطالبة، وذلك بفضل مساهمة ما يقارب

عقدت جمعية إنجاز الكويتية جمعيتها العمومية السنوية الخمس الماضية، في المقر الرئيسي لشركة صناعات الغانم ببرج الحمراء، بحضور عمر قتيبة الغانم، رئيس مجلس إدارة إنجاز الكويتية، وليلى المطيري، الرئيس التنفيذي للجمعية، إلى جانب مشاركة الأعضاء والقائمين على أعمال الجمعية وهم: خالد فيصل المطوع، عبدالوهاب عبدالرحمن المطوع وضاري البدر. وقد تم خلال الاجتماع عرض تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/6/30، والتي أشارت إلى أن أعداد الطلبة المشاركين في البرامج التعليمية والتربوية التي تنمي المهارات الريادية لدى الشباب في ازدياد مستمر.

تقرير النشال

6 مليارات دينار عجز الموازنة المتوقع للسنة الحالية

لإدارة المالية للدولة - أغسطس 2017/2018 - الصادر عن وزارة المالية، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية، حتى نهاية أغسطس الفائت، نحو 5,304 مليارات دينار، وعليه، فقد تبلغ جملة الإيرادات النفطية، لجملة السنة المالية، نحو 12,3 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 0,6 مليار دينار عن تلك المقدرة في الموازنة والبالغة نحو 11,7 مليار دينار. ومع إضافة جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية نحو 13,9 مليار دينار. وبمقارنة هذا الرقم، باعتمادات المصروفات البالغة نحو 19,9 مليار دينار، فمن المتوقع أن تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2018/2017 عجزاً افتراضياً قيمته نحو 6 مليارات دينار. وإذا افترضنا توفيراً في جملة المصروفات بحدود 6,3% أسوة بالسنة المالية الفائتة، فسوف تنخفض المصروفات الفعلية إلى نحو 18,6 مليار دينار، وهو مجرد تقدير، حينها سوف تسجل الموازنة العامة عجزاً تتراوح قيمته ما بين 4,5 إلى 5 مليارات دينار.

أوضح تقرير «النشال» الاقتصادي أنه بانتهاء شهر سبتمبر الماضي، انتهى النصف الأول من السنة المالية الحالية 2018/2017، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للشهر المذكور، نحو 52,3 دولاراً أميركياً للبرميل، مرتفعاً 3,8 دولاراً للبرميل، أي 7,8% عن معدل أغسطس البالغ 48,5 دولاراً للبرميل. وهو أعلى بنحو 7,3 دولاراً للبرميل، أي بما نسبته 16,2%، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 45 دولاراً للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2017/2016، التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 44,7 دولاراً أميركياً، ومعدل سعر البرميل لشهر سبتمبر 2017 أعلى بنحو 17% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، ولكنه أدنى بنحو 18,7 دولاراً للبرميل عن سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 71 دولاراً وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

وطبقاً للأرقام المنشورة في تقرير المتابعة الشهري

7% تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 7,5 ألف دينار

في الناتج المحلي الإجمالي، نحو 12715,8 مليون دينار، نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للنفط، وإنتاجه، مقابل نحو 14775 مليون دينار في عام 2015، أي بانخفاض بلغت نسبته نحو 13,9%، كما بلغت مساهمته، شاملاً الخدمات ذات الصلة، في الناتج المحلي الإجمالي، نحو 38,3%، بانخفاض من نحو 43,2%، في عام 2015، واسترتفع نسبة مساهمة القطاع النفطي، في الاقتصاد، بما نسبته نحو 7,3%، إذا أضفنا مساهمة المنتجات النفطية المكررة. وبلغ نصيب القطاعات غير النفطية نحو 25348,9 مليون دينار، مرتفعة من نحو 24838,9 مليون دينار، أي بارتفاع بلغت نسبته نحو 2,1%، وبلغت مساهمة هذه القطاعات، في الناتج المحلي الإجمالي، ما نسبته نحو 75,7%، مرتفعة من نحو 72,1%، وأكبر القطاعات، غير النفطية، مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، هو قطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية وهو في معظمه، قطاع عام. وبلغت مساهمته، نحو 8906 ملايين دينار، أي بما نسبته 26,6%، من حجم الناتج المحلي الإجمالي، أما قطاع الخدمات المالية، وضمنها المؤسسات المالية - أي بنوك وشركات استثمار، التامين، العقارات وخدمات الأعمال - وهو في معظمه، قطاع خاص - فقد أسهم بما قيمته 7119,2 مليون دينار، أي بما نسبته 21,2% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ثم قطاع النقل والتخزين والاتصالات، الذي أسهم بنحو 2570,4 مليون دينار، أي بما نسبته 7,7%، من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

أشار تقرير «النشال» إلى التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2016، والذي بلغ 33506,6 ملايين دينار، أي ما يعادل 110,9 مليارات دولار، وفقاً للإدارة المركزية للإحصاء. وعملت الإدارة على تعديل 0,5%، وليلعب معدل النمو الاسمي، في 2015، مقارنة بمثليه في 2014، نحو 25,5%، بعد أن كان 25,9%، وعليه، فإن معدل النمو الاسمي كان سالباً، في عام 2016، مقارنة بعام 2015، وسجل انخفاضاً 2,8%، وانخفض نصيب الفرد، من الناتج المحلي الإجمالي، في نحو 1131 ديناراً، في عام 2014، إلى نحو 8132 ديناراً في 2015، وإلى نحو 7536 ديناراً في 2016، وهو ما يعادل نحو 24,9 ألف دولار، أي بانخفاض بلغ 7,3%.

وضمنه بلغ حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي، نحو 23857,7 مليون دينار، مرتفعاً عن مستواه في 2015 بنسبة 5,3%، ويمثل ما نسبته 71,2%، من الناتج المحلي الإجمالي، علماً أن هذه النسبة كانت نحو 46,7% في عامي 2014 و2015، على التوالي. وانخفض صافي الادخار من 7752,5 مليون دينار، في عام 2015، إلى نحو 5387,8 مليون دينار، في عام 2016، أي بانخفاض ملحوظ بلغ 30,5%، وبلغت نسبة صافي التكوين الرأسمالي نحو 18%، من الناتج المحلي الإجمالي.

وبلغ نصيب استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي،

ثلثا التسهيلات الائتمانية.. شخصية وعقارية

قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1,109 مليار دينار. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 8,012 مليارات دينار، أي ما نسبته 22,5% من الإجمالي، (نحو 7,812 مليارات دينار، في نهاية مارس 2017)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الائتمانية تمويلات شخصية وعقارية.

وتشير النشرة، أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، قد بلغ نحو 41,592 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 66,5% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بانخفاض بلغ نحو 352,5 مليون دينار، عما كان عليه في نهاية مارس 2017، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو 0,8%، أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودايع العملاء لأجل، بكل من الدينار والدولار، مقارنة بنهاية مارس 2017، فتذكر النشرة، أنه قد واصل ارتفاعه على أسعار الفائدة بالعملة، وما زال الفرق في متوسط أسعار الفائدة، على ودايع العملاء لأجل، لصالح الدينار، في نهاية الفترتين، إذ بلغ نحو 0,710 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0,718 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0,729 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0,679 نقطة، لودائع 12 شهراً، بينما كان ذلك الفرق، في نهاية مارس 2017، نحو 0,572 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0,648 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0,672 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0,571 نقطة، لودائع 12 شهراً.

ذكر تقرير «النشال» أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016)، قد ارتفع بما قيمته 150 مليون دينار، ليصبح 3,967 مليارات دينار، في نهاية يونيو 2017، أي 11,8% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2016 البالغ نحو 33,5 مليار دينار. وتستأثر البنوك المحلية بـ 100% من إجمالي قيمة أدوات الدين العام، حسيماً نكر بنك الكويت المركزي في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية، لشهر يونيو 2017.

وقالت نشرة بنك الكويت المركزي، ان إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، المقدمة من البنوك المحلية في نهاية يونيو 2017، قد بلغ نحو 35,5 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 56,8% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 653,5 مليون دينار، أي بنسبة نحو ربع سنوي بلغت نحو 4,9%، عما كان عليه في نهاية مارس 2017. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 14,754 مليار دينار، أي ما نسبته نحو 41,5%، من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 14,634 مليار دينار في نهاية مارس 2017) وبنسبة نحو ربع سنوي بلغت نحو 0,8%، وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 10,480 مليارات دينار، أي ما نسبته نحو 71% من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب شراء الأسهم ضمنها نحو 2,846 مليار دينار، أي ما نسبته 19,3% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت

«الوطني»: رفع محتمل لتصنيف البورصة إلى «ناشئة» من «مورغان ستانلي»



إليها بعد أن ارتفعت بشكل كبير في أغسطس وسبتمبر على أثر بعض التطورات السياسية وتهديدات كوريا الشمالية وأزمة الأعاصير الأميركية. وتقدر توقعات المحللين وتوقعات صندوق النقد الدولي بشأن النمو العالمي لهذا العام عند ما يقارب 3% إلى 3,5%. ومن المتوقع أن تسجل أميركا نمواً بواقع 2% إلى 2,5% ومنطقة اليورو بواقع 2% والصين بواقع 6,5% أو أكثر واليابان بواقع 1% إلى 1,5%. فقد سجلت جميع تلك الدول ارتفاعاً تجاوز 2% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام أما الصين فقد سجلت ارتفاعاً بلغ 6,9%، ويبدو أن نمو الدول جاء مواكبا للتوقعات أو أعلى منها إلى حد ما. واستقرت أسعار النفط بشكل جيد عند مستوى أعلى من 50 دولاراً للبرميل (مزيج

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن الأسواق والاقتصادات العالمية حافظت على استقرار مسارها دخولا في الربع الرابع من السنة مع ظهور بعض التغيرات البسيطة. فقد ارتفعت الأسهم لتحقق مستويات تاريخية أو تقترب من تحقيقها في بعض الأحيان كالأسهم الأميركية والألمانية والبريطانية. ويبدو أن تيرة أسعار الفائدة قد بدأت بالارتفاع قليلاً وبيطء، ولكنها أقل مقارنة بدينامية العام في بعض الاقتصادات المتقدمة. ولا يزال الدولار الأميركي يواجه ضغوطاً، لاسيما أمام اليورو. أما أسعار النفط فقد استقرت قليلاً خلال الأسابيع الماضية، إذ أنها متدنية مقارنة في السنة الماضية، بينما انقسمت آراء المحللين حول توقعات المستقبلية. ولا تزال تقلبات الأسهم عند مستويات متدنية تاريخية، حيث عادت

توقعات بنمو الاقتصاد العالمي إلى 3,5% في 2017
55 دولاراً سعر النفط خلال العام الحالي

مقرر انعقادها في الفترة من 9 إلى 15 الجاري .. ويشارك باجتماعات صندوق النقد في الولايات المتحدة

أن تؤثر على اتجاهات ذلك الأداء ومناقشة السياسات التي ينبغي انتهاجها لتجنب تداعيات مثل تلك المخاطر وسيستعرض صندوق النقد الدولي تقريره الدوري حول آفاق الاقتصاد العالمي خلال الاجتماعات السنوية، حيث سيتضمن رؤى خبراء الصندوق بشأن اتجاهات أداء الاقتصاد العالمي والمخاطر المرتبطة بالإضافة إلى آفاقه

التنمية، واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، ومجموعة العشرة، ومجموعة الأربعة والعشرين، ومن المقرر أن يتطرق اجتماع اللجنة النقدية والمالية إلى النظر في تطورات أداء الاقتصاد العالمي واستشراف اتجاهاته المستقبلية. وأيضاً ما يرتبط بتطورات أداء الأسواق المالية الدولية وطبيعة المخاطر التي يمكن

«اتحاد المصارف» ينظم حفل استقبال للمشاركين في اجتماعات صندوق النقد

وقد شارك في الاجتماعات الجانبية مع كبار المسؤولين الأميركيين والدوليين على هامش الاجتماعات، التي تقام في ذات الفترة في واشنطن، إذ تسلط الاجتماعات والمناقشات الضوء على أهم وأبرز التحديات التي تشهدها الصناعة المصرفية العالمية حول العالم في الفترة الأخيرة.

قال الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت د. حمد الحساوي أن الاتحاد سينظم حفل استقبال في واشنطن يوم 13 أكتوبر الجاري، وذلك على هامش اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين، بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح، ومحافظ بنك الكويت المركزي د. محمد الهاشل، والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار فاروق بسستيكي، والسفير الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح سفير الكويت لدى الولايات المتحدة، وعدد من أعضاء البعثات الدبلوماسية بواشنطن. بالإضافة إلى رئيس اتحاد مصارف الكويت



الوطني رئيس مجلس إدارة مجموعة «الوطني» ناصر السابر، بالإضافة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة عصام الصقر، ونائب الرئيس التنفيذي للمجموعة شيخة الجسر، وعدد من قيادات البنك، إذ يحرص «الوطني» على حضور مثل هذه اللقاءات للإطلاع على آخر التطورات العالمية، ودور البنوك في المنطقة، وتحديات الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على دول المنطقة. وسيشارك الوفد في الاجتماعات السنوية لمناقشة أبرز التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه الصناعة المصرفية، إلى جانب تسليط الضوء على عدد من القضايا الخاصة بإصلاحات القطاع المالي العالمي، لاسيما ما يؤثر منها على الأسواق الناشئة. وتشمل الاجتماعات السنوية اجتماعات لجنة